العربية والتعريب فى العلوم الإنسانية (*)
بالجامعات المصرية

للأستاذ الدكتور عبد العزيز صالح

سبق أن ناقشنا بعض نقاط هذا البحث فى المجلس القومى المصرى للتعليم والبحث العلمى مقرونة ببحث آخر قدمه زميل جليل عن تعريب العلوم الطبيعية الحديثة . وكان من الطبيعى أن تقل مشكلات التعريب فى مجالات العلوم الإنسانية بالجامعات العربية عن مثيلاتها عن العلوم الطبيعية والتطبيقية ، بعد أن حققت اللغة العربية لأولاهما جانبا كبيرا مما تستحقه من تطوير فى مجالات الدراسة والتدريس والبحث والتأليف منذ ما قبل إنشاء الجامعات المصرية ذاتها . ومع ذلك فلا يزال يشوب أساليب مناقشاتها ومداولاتها وأحاديثها الأكاديمية والشفهية أحيانا قصور نسبى فى الالتزام بقواعد العربية الفصحى شكلا وأداءً ، وذلك بما يكاد يقلل من تأكيد صلاحيتها لمطالب العلوم الحديثة ، ويقلل من الثقة بحيويتها المتجددة ، وينعكس بالتالى على استعدادات الطلاب اللغوية ، ويضعف موقف الفكر العربى فى التعامل بها مع مضامين التطورات الحديثة ، ولو إلى حد ما .

ولا جدال ابتداءً فى أن هيئات التدريس بالجامعات المصرية وبقية الجامعات العربية حققت أطواراً لا يستهان بها فى تزكية اللغة العربية ، وفى إحياء التراث العلمى العربى بكل أبعاده ، عن طريق إعادة تحقيقه ونشره ، وتحديث معالجته ، فى دراسات مقارنة تجمع بين التأصيل والمعاصرة . كما قطعت أشواطاً لا بأس بها فى ترجمة أمهات المؤلفات والبحوث الأجنبية الرائدة ، وفى تعريب مصطلحاتها .

ولكن جرياً على خطة الدعوة دائما إلى ما هو أفضل ، ومن قبيل النقد الذاتى للجهود والتطبيقات الأكاديمية المصرية الراهنة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة ، يمكن القول بأنه يتحمل جانبا من تبعة العلل المعوِّقة لاكتمال المنظومة العلمية المنشودة لتعميم عربية التعليم فى الجامعات المصرية وفى غالبية أخواتها من

(*) ألقى البحث فى الجلسة الثامنة للمؤتمر المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ من شوال سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٤ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٤ م .

الجامعات الأخرى ، بعض أعضاء هيئات التدريس الجامعى أنفسهم ، كما تتحمل جوانب أخرى منها طبيعة برامج التعليم العام ، وقلة الإمكانات التحصيلية اللغوية لجموع الطلاب ، فضلا عن المستويات الثقافية المتواضعة السائدة فى المجتمع العربى المعاصر على اتساعه .

ومن الظواهر التى يمكن الاستشهاد بها من خلال الممارسات العملية فى هذا السياق ، بغير تعميم ودون تضخيم ، ما يلى :

أولا : ما يلحظ من قلة التزام بعض أعضاء هيئات التدريس أنفسهم بإيفاء قواعد اللغة العربية الفصحى وأساسيات نحوها وصرفها حقها الخالص من الطابع العلمى ، خلال مناقشاتهم مع طلابهم ، وأثناء قيامهم بالشرح والتفصيل والتطبيق الشفهى فى مدرجات الدراسة ، بل فى سياق بعض الندوات الثقافية الخاصة والعامة أحيانا . وذلك على الرغم من الأمر الواقع من التزام أغلبهم بأساسيات اللغة الفصحى وتطويعها لأداء مختلف الأفكار والمعانى والصيغ العلمية والتقنية الحديثة حين إلقاء محاضراتهم المكتوبة ، وحين صياغة مؤلفاتهم المنشورة .

وهكذا قد يُؤثر بعضهم استخدام اللهجة الدارجة بنطقها العامى أحيانا فى شروحه ومناقشاته ، أو يؤثر من وجه آخر استخدام التعبيرات الأجنبية بحرفيتها فى عرض آرائه ونظرياته وشروحه دون بذل مجهود كبير لإلحاقها ببدائل ومترادفات عربية يشعر الطلاب أنها تستطيع أن تقف معها على قدم المساواة فى مدلولها ومرماها .

وحقا قد لا يتأتى أحد هذين الاتجاهين السلبيين عن تهوين متعمد من شأن اللغة العربية الفصحى ، أو عن قصور فعلى فى القدرة على تطويعها العلمى فى سياق الإقناع وترتيب الأفكار ، بقدر ما يتأتى أحيانا عن تبسط وعفوية فى الحديث أو يتأتى أحياناً أخرى عن قلة التحكم فى ازدواجية التفكير والتعبير لدى العائدين حديثا من بعثات خارجية لم يكونوا قد تزودوا قبلها بحصيلة لغوية عربية متينة ، وعلى أية حال ، فإنه لما كانت المقدرة على ممارسة التعبير الفصيح المتجانس ومتابعته تزكو عادة لدى الدارسين عن طريق التجربة والمحاكاة فى داخل المجتمع الأكاديمى الملتزم ، فإنه غالبا ما يترتب على إغفال بعض الأساتذة لدقة التعبيرات الفصيحة

المسترسلة والقواعد العربية الأساسية شفاهة فى قاعات الدرس وحلقات المناقشة ، أن يفتقد الطلاب النموذج العملى للقدوة اللغوية والتعبيرية الحقة فى معالجة حقائق العلم وتفاصيله لدى من هم أقدر منهم عليها وهم أساتذتهم ، وفى أولى الأمكنة بما يتوقعونه من مثاليات منهجية وهى الجامعات ، وكثيرا ما يكون فى غياب هذه القدوة ما يغرى الطلاب تلقائيا بتناسى أو فقدان ما استظهروه من أولويات قواعد اللغة ونحوها فى مراحل التعليم العام ، فى سياق ما يدعون إليه من إجابات ومناقشات ، وينساقون من ثم إلى التزيد من الفصل التعسفى بين لغة الكتب المنظومة وبين لغة الشروح والمناقشات الشفهية المرسلة ، وقد يعجزون عن إتقان الأولى كما يعجزون عن تطوير الثانية .

ولا تعنى الدعوة هنا إلى تلافى هذه الظاهرة الازدواجية فى رحاب الجامعات مجرد استكمال الشكلية اللغوية ، ولا مجرد رغبة تمييز الأستاذ الجامعى بالضرورة عمن سواه من المثقفين وعن بقية أفراد المجتمع الذى يعايشه ، بقدر ما تعنى بها الحرص العملى على التمسك بخصائص اللغة القومية ، وتزكية صلاحيتها للمعاصرة العلمية قولاً وفعلاً ، وتأكيد اعتبارها أحد المقومات الرئيسية والمعايير الأساسية لتوضيح المفاهيم وتحديد المعانى ومنع الالتباس فى مضامين العلوم المنطوقة بها . ثم أن يكون التعبير الراقى والقدوة اللغوية الفصحى من أوليات مظاهر اقتداء الطلاب بقادة العلم فى الجامعة ، ومن دوافع ومعالم احترامهم للغتهم القومية واعتزازهم بها كلما لمسوا فاعلية تجاوبها مع مطالب العلم الحديث فى كل أطواره .

ومن العجب حقا أن بعض من يتغاضون قليلا أوكثيرا عن مراعاة قواعد النحو والنطق السليم فى التخاطب الجامعى باللغة العربية فى قاعات الدراسة وخارجها لا يكادون يتغاضون عن مثلها بالنسبة للغات الأجنبية إذا ما أخطأ متكلم فى قاعدة من قواعدها أو أخطأ فى نطق أحد أسمائها ومسمياتها ، تأثراً فى أغلب الظن بما تعودوه فى الجامعات الأجنبية من وجوب احترام ارتباط صحة العلم بصحة اللغة .

ومرة أخرى لا يعنى هذا المطلب التزام المناقشات الجامعية فى كل علم وكل مناسبة

بتراكيب لغوية مستغلقة بهدف إظهار ميزة التفوق ، أو افتعال صنعة أدبية لازبة بغير مبرر يدعو إليها . ولا هو يعنى بحال من الأحوال التخلى عن الاستشهاد بالمصطلحات الأجنبية العلمية حيثما دعت الضرورة إليها فى مواضعها من الشروح الشفهية ، وإنما حسب المناقشات الجامعية أن تتجانس مع ما تستخدمه المؤلفات العربية الراقية من صياغة لغوية سليمة مستساغة ميسورة التناول ، تلتزم بأساسيات النحو والصرف دون تعنت ، وتعمل على تزكية صلاحية لغتها لتوليد المعانى والصيغ العلمية والتقنية المستحدثة على أسس مرنة من القياس والاشتقاق والاقتباس والابتكار ، ثم تقرنها بما يقابلها من مصطلحات علمية أجنبية شائعة أو مستحدثة إلى أن تحل هى محلها شيئا فشيئا ، أو تعرِّب صياغتها وجرسها . ويقتضى هذا تتبع ما تقره المجامع والمعاجم اللغوية الحديثة من هذه البدائل وتعميم استخدامها فى التأليف والتدريس وحلقات المناقشة ، بما يحقق تجانس التعبيرات العلمية الرئيسية بين جامعات الوطن العربى ، وذلك على نحو ما أنجزه عدد كبير من الأساتذة فعلا .

ولاريب فى أنه إذا ما واجه الأستاذ طلابه بهذه الالتزامات فى سياق تخصصاته ودراساته الأصيلة ، فإنهم سوف يندفعون تلقائيا إلى الاقتداء به ، ويحرصون على اكتساب مقومات منهاجه العلمى واللغوى ، والتغلب على ما يمكن أن يعترضهم من صعوبات ما أمكن .

ولعل تزويد الدراسات والعلوم الإنسانية منها بخاصة ، من آن إلى آخر ، بمختارات متميزة من كتب التراث العلمى القيمة التى جمعت بين الثراء اللغوى والإبداع فى العلوم المعنية بها ، يمكن أن يزكى معايشة الأستاذ والدارس لمقدرة البيان العربى الفصيح على مجاراة العلم فى كل أطواره ، كما أن فيه ما يؤصل النشأة القومية لهذه الدراسات أو بعضها ، ويلحقها بجذورها العربية والمستعربة .

ولا يكفى هنا التزام البعض بتوفير الكلمة العربية العلمية الدقيقة المنتقاة ، وتقدير روائع التراث وأصول اللغة الفصحى ، بينما يتجاهلها آخرون .فغالبا ما تطرد العملة المعيبة العملة الجيدة ، كما يقال ، وتضعف من تأثيراتها الطيبة .

ثانيا: سبق أن ناقشنا فى عجالة أخرى فى المجلس القومى للثقافة ، ما هو معروف من أن تعبير العلوم الإنسانية تعبير حديث العهد نسبيا ، تأثر إلى حد ما بالتعبير الإنجليزى Human Studies – ورادفه بعض الشىء تعبير ، الدراسات النظرية – وكان من عوامل تخصيصه بمسماه الذى عرف به عاملان أساسيان ، أولهما هو اهتمام دراساته المتنوعة بمختلف شئون الإنسان فى حالات الإفراد والجمع ، وفى شتى البيئات والمجتمعات ، ثم نوعيات التفاعل معها كماً وكيفاً وإيجاباً وسلباً ، ومدى التطور بها معنويا أو ماديا ، بالفكر أو بالعمل ، فى كل من ماضى الحضارات وحاضرها ، وفيما يمهد لمستقبلها .

أما العامل الثانى فهو الترابط الوثيق بين هذه العلوم الإنسانية وبين « الإنسانيات » التى تأثرت تسميتها العربية بعض الشىء أيضا بالتسمية الإنجليزية – Humanities – ومدلولاتها المحددة التى تكاد تختص بالإنسان دون سواه ، بناء على قيامها أساسا على اللغويات والقيم والمعتقدات ومختلف الفنون والآداب .

وهكذا تضمنت مجموعة العلوم الإنسانية تخصصات متنوعة ، تاريخية وجغرافية ، وفلسفية واجتماعية ، ومنطقية ونفسية ، وتشريعات قانونية ، وتنظيمات سياسية وإدارية ، ونظما تربوية ، وأسسا تجارية واقتصادية ، وأنثروبولوجية وإثنوجرافية ، وما شابه هذه وتلك بالإضافة إلى مختلف التشعيبات الفرعية الكثيرة المنبثقة عن هذه التخصصات ، أو المتداخلة فيها .

ومن المسلّم به أن تمايز مجموعات العلوم الإنسانية بطابعها الخاص ، لم يمنعها من الأخذ والعطاء مع ما سواها من علوم ودراسات ، كما أن شدة التعدد والتنوع فى تخصصاتها وفروعها ، لم تحل دون قيام روابط أساسية تجمع بينها ، ومن أهمها تجانس مناهجها العلمية ، وما تستهدفه عادة من توفير معرفة إنسانية متكاملة يفترض أن تتكامل فيها مختلف القيم ، وأدلة العقل والنقل ، والقياس ومدركات الحس ، وظواهر الكون ، ومبادئ الأخلاقيات والسلوكيات ، بحيث تكفل أكبر قدر من التوازن المحمود بين الماديات والروحانيات ، فى شتى شئون الحياة .

وهكذا تكون الدراسات الإنسانية أقرب إلى مفهوم التراث والثقافة فى عرف الأمم النامية ، نظرا لقدم مدارسها الوطنية وأفكارها النظرية وتوافر مؤلفاتها وفرة نسبية وما يتصل بها من موضوعات القيم والزوحيات ، وفرص الإبانة عن الذات ، والسعى ، لإحياء عيون التراث ، ولا سيما العلوم التى تزاوج بين الثراء اللغوى والإبداع العقلى ، وتحقيقها وإعادة نشرها ، ثم تحديث معالجتها فى دراسات مقارنة قد تجمع بين القديم والمستحدث من النظريات ، وتهيىء فرص الانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى .

ثالثا: وجوب اعتبار ما تم إنجازه من تعريب التعليم فى الجامعات حافزا على المزيد من التعريب بكل مفاهيمه ، وعدم قصره فى الحالين على مجرد كونه وسيلة لتيسير عملية التعلم وتزكية اللغة القومية فحسب ، كما قد يتبادر إلى الذهن أحيانا ، وحتمية اعتباره رافدا من روافد تنمية مدارس فكرية عربية ذات مناهج متميزة واهتمامات متخصصة . ولا بأس هنا من تأكيد ما سبق التنويه به من ارتباط التواصل الفكرى واللغوى والتكامل العلمى معاً لدى طلاب اليوم وباحثى الغد ، بمدى التوفيق التربوى أصلاً فى تكوين العقلية المتفتحة وتدريبها على مواصلة التعلم الذاتى ، وإشباع الميول والقدرات الطلابية عن طريق التحصيل الخاص بما هو عربى ، وما هو معرب ، وما هو أجنبى ، ما أمكن ، وذلك مطلب أشد إلحاحا فى الوسط الجامعى عنه فيما سواه . ولن يتحقق بصورته المرجوة إلا فى ظل مخططات ثقافية علمية وعملية كبيرة واضحة الأهداف والمراحل ، موفورة الموارد والمصارف ، لتيسير نشر الكتاب الجاد بنوعياته العلمية والأدبية المختلفة ، والعمل على سهولة تداوله واقتنائه بين الجامعيين ، وذلك مع تحقيق التوازن النسبى فى هذه المخططات بين التوسع فى نشر كتب التراث المختارة ، والتوسع الأكبر فى ترجمة مختارات المؤلفات الأجنبية الرئيسية الحديثة والمتطورة التى تتضاعف أعدادها ونوعياتها باستمرار ، وكل من هذين الاتجاهين فى عالم التأليف والترجمة والنشر ينبغى أن تأخذ الجامعات بناصيته لتقديم الأهم على المهم منه فى كل مجال ، وأن تزيد اللجان العلمية من اعتبار ترجمة المؤلفات الأجنبية الهامة جزءا من الأعمال العلمية المؤهلة لترقية أعضاء هيئات التدريس ، إذا ما ألحقوا بعض موادها

بتعقيباتهم الخاصة وتركوا بصماتهم عليها ، ولا يقل أهمية عن هذا وجوب تشجيع ترجمة بعض المؤلفات العربية المتميزة إلى لغات أجنبية .

ويواكب هذا وذاك ما ورد بعضه فى توصيات سابقة عما ينبغى أن تكفله المكتبات الجامعية من حوافز الارتباط بها ، والانتفاع بها ، والتردد عليها لأطول مدة ممكنة من وقت فراغ الطلاب ، إذا ما تحققت لها الحصيلة الضخمة الوافية من المصادر والمراجع ، وتابعت كل جديد من المؤلفات والدوريات العالمية ، وأخذت بأساليب الخدمة المكتبية المتطورة الميسرة .

وهذه كلها مطالب وغايات ملحة لإتمام حركة التعريب وما حولها ، ونعرف جميعا كيف تفاوتت أنصبة الجامعات العربية من إمكانات تحقيقها فى عالم الواقع ، وكيف ينبغى أن تتوافر لها أولوية الاعتبار والتمويل عن كثير مما تدعمه الدولة من مطالب مادية لطلاب الجامعات .

رابعا : إذا أجيزت دعوات سابقة لتزويد العلوم الإنسانية أو النظرية ، العربية منها والمعربة ، بمزيد من أساسيات العلوم الطبيعية والرياضية والمعملية ، وما تمخضت عنه تطبيقاتها وإنجازاتها فعلا فى العالم الخارجى من إبداعات تكنولوجية حديثة لها أثرها الكبير فى التطور الاجتماعى والاقتصادى المعاصر والمستقبلى ، ومع التوعية بوجوب توظيفها سلميا من أجل نفع الإنسان ورخائه ، وهى دعوة منطقية سليمة - وجب أن تقابلها فى الوقت ذاته دعوة أخرى إنسانية تستهدف تحقيق التكامل العلمى والثقافى فى أوساط الجامعيين بخاصة والمثقفين بعامة . وتقتضى التوسع فيما سبق أن أطلق عليه اصطلاح تأديب العلوم ، ومن مظاهره أن تزيد العلوم الطبيعية والتجريبية من تعاملها مع أساليب اللغة العربية وانتفاعها بما تكفله لها من بدائل المصطلحات الأجنبية فى سياق مراحل التعريب ، وما يفيد فى التعريف العام بحقائق العلوم الحديثة وتفسير منجزاتها بأساليب بيانية ميسرة تشجع على اتساع رقعة المعرفة بها ، وتعمل على تجانس لغة العلم بنوعياته المتعددة فى رحاب اللغة القومية الواحدة ، وهو ما لا يتعارض إطلاقا مع الاحتفاظ معه بحرفية صيغ الرموز العلمية الاصطلاحية الأجنبية التى اكتسبت صفة العالمية أو يصعب ترجمتها إلى اللغة العربية .

وساند هذا الاتجاه اتجاه آخر بدأ تنفيذه فعلا ولكن بنسب متفاوتة ، وهو تطعيم الدراسات الطبيعية والعملية والرياضية بقدر ملائم مما يناسبها من حقائق العلوم الإنسانية ، كتطعيم التعليم الطبى مثلا بدراسات فى علم النفس والاجتماع ، وتطعيم التعليم الهندسى بدراسات عن تاريخ العمران ونمو المدن ومراحل تطور الفنون وأهدافها ثم إلحاق هذه العلوم كلها أو التمهيد لها بدراسات موجزة عن تاريخ علوم الطب والكيمياء والأحياء والرياضيات وأمثالها عند العرب بخاصة وفى العالم الإسلامى بعامة ، كأجزاء من دراسات مقارنة تزكى مبررات التعريب .

ولا تنهض هذه الدعوة على أية شبهة من الرغبة فى تغليب الأدوات اللغوية والقومية للتعريب على حقائق العلوم البحتة ، ولا تطفل الجانب النظرى على الجوانب العملية والتطبيقية فيها ، ولكنها تنهض على أساس مقولة أن أنفع العلوم الطبيعية والمعملية لا تستهدف المفاهيم المجردة وحدها ، ولكنها تستهدف خدمة الإنسان ونفع الإنسانية قبل كل شىء ، وبهذا يمكن أن تتجانس مع العلوم الإنسانية فى أهدافها البعيدة وتتبادل النفع معها تحت مظلة اللغة الواحدة والتعريب الهادف .

خامسا : تتحمل أساليب التعليم العام ونوعيات تحصيل الطلاب تبعاتهما من معوقات أهداف العربية والتعريب حتى بالنسبة لأولياتها من سلامة اللغة ودقة التعبير ، ووضوح الفكرة فثمة ضمور واضح فيما أصبح عليه المستوى اللغوى والتعبيرى العربى الذى يحصله غالبية تلاميذ التعليم العام ويلتحقون بعده بالتعليم الجامعى ، وذلك واقع تخرج تفاصيله عن نطاق الدراسة الراهنة ، وينبغى أن تعالج مسبباته جذريا من قبلّ المسئولين عنه .

ومن هذا القبيل وجوب إعادة تقويم مناهج اللغة العربية ومحتويات وطرق تدريسها واختبارتها تقويماً موضوعيا متكاملا ، بما يزيد من جليل أثرها فى مجريات التعليم والتثقيف وربط الأجيال بالذاتية الثقافية العربية المتطورة ، وبما يزيد من تداول وتناول قواعدها الجوهرية على أسس محببة والاقتراب بها من واقع الحياة .

ومن هذا القبيل كذلك حتمية بذل المزيد من الدقة حين تطبيق المناهج والبرامج ، وحسن اختيار نصوص التراث الرائدة أو المقررة ، بما يتفق أساسا مع القيم الفكرية الفعلية المستهدفة ويتناسب مع المراحل العمرية والذهنية للطلاب ، وبما يجعلها مرغوبة أساساً من دارسيها .

وكثيرا ما نبهت دراسات لجان التعليم إلى ارتباط قيمة الكلمة ودقة التعبير عن الفكرة لدى الطلاب بما يتاح لهم ممارسته من حرية الإبانة عن ذاتياتهم وأفكارهم ، وما يستزيدونه ذاتيا من حقائق ومعارف خارج الفصول فى المكتبات والجمعيات والندوات الطلابية ، وكذا فى مجالات التعامل مع مصادر المعلومات حينما يتصدون لحل مشكلاتهم المعرفية بأنفسهم .

ومن المفروض أن تصقل حصيلة الطلاب من هذا كله وتتضاعف كمًا وكيفاً فى رحاب الجامعة ، حيث تتسع آفاق الإجادة والاستزادة والاستنارة والإبداع أمامهم فى مكتباتها الكبيرة ، وأنشطتها الثقافية الحرة إذا ما تهيأت لها مقوماتها الضرورية فعلا لكى توفر لهم معرفة موسوعية تظاهر تخصصاتهم ، ويمكن أن يحصلها بعضهم بنفسه ويرى فيها نفسه .

غير أنه كثيرا ما يلحظ فى اختبارات العلوم التى تتطلب نوعا من الصياغة التفصيلية لحقائقها ونظرياتها وتطوراتها ، وفى مقدمتها العلوم الإنسانية نفسها حتى بعد أن استوفت أغلب متطلباتها من العربية والتعريب ، من اضطرار أغلب الأساتذة الممتحنين الجامعيين إلى التغاضى عن الأخطاء اللغوية والتعبيرية المعيبة التى استفحلت أعدادها وأنواعها فى إجابات الطلاب الكتابية خلال عشرات الأعوام الأخيرة . وهى ظاهرة قد تعنى قلة تقدير الطلاب أن البيان السليم هو أحد المقومات الجوهرية والمعايير الفعلية . كما سبق ذكره ، لتوضيح المحتويات الفكرية للعلوم وتحديد معانيها ، ومنع الالتباس فى قضاياها ، فضلا عن كونه أقرب قرائن الانتماء إلى مجتمع المثقفين ، ثم عدم إدراكهم بالتالى لفداحة تجنى أخطاء اللغة والتعبير على مضامين العلوم ، إذا ما زادت عن حدودها العارضة أو المحتملة .

وقد يسئ إلى الطلاب فى هذا السياق ، حتى المتميزين منهم فى مضمار العلوم ، سبق دراستهم أحيانا فى مراحل التعليم قبل الجامعى بمدارس أجنبية اعتادوا فيها على الاتبارط والتعبير بلغاتها الأوربية أكثر مما يفعلون من اللغة العربية وهى اللغة الغالبة على الدراسة والاختبارات بالجامعات . وكأنهم انتفعوا منها انتفاعا كبيرا من جانب ، وفقدوا

منهـا مـا لا يقل عنه أهمـيـة من جانب آخر ، وعـانوا بذلك من بعض الانفـصـام اللغـوى والانفصـام الولائى ، وربما قلة الاندماج كـذلك مع زملائهم فى الجامعة بعد أن ميزتهم الفوارق الاقـتـصـادية بمجـتـمع مـدرسى ولغات أجنبيـة ومصروفات طائلة على شىء من الاختلاف مع مجتـمع المدارس الحكومـيـة العربيـة المجانية ، وعلى كثـيـر من التبـاين مع مـا نص الدستـور عليـه من مـبـررات مـجـانيـة التـعليم فى كل مراحله .

ومن وجـه آخـر ، قـد يفـسـر التـغـاضى الاضطرارى أو التجوزى من قبل بعض الأساتذة عن أخطاء اللغة والتـعبـير التى تفسد قيـمة اللغة العربية ولا تكاد تستفيد من التعريب فى إجـابات طلابهم ، بتـقـديرهم للأمـر الواقـع من آثار قلة فـرص المواجـهـة الفكرية واللغـوية المبـاشـرة بينهم وبينهم فى قـاعـات البـحث والدراسـة بعـد أن زاد تضـخم أعـداد الطلاب فيها بما يقلل من جدوى التوجيه الشخصى لهم أولاً بأول .

ولا تقل أضرارا عن ذلك فى آثارها السلبية أيضـا قلة فـرص المواجـهـة المبـاشـرة كـذلك بين الأستاذ وبين طلابـه خلال الاختبارات الشـفـهيـة التى قل عقدها نتيجة للسبب نفسه ، أى كثرة أعداد الطلاب فى الفرقة الواحدة ، ولأسباب عـارضـة أخرى لا مـجـال لذكـرها ، الأمـر الذى جعل الطلاب فى غير دافع عملى إلى بذل جهد كـافٍ فى تحـرى دقـة التـعـبـيـر والإبانة عن أفكارهم الذاتية أمام أساتذتهم .

وأخيرا قد يتحرج الأستاذ الملتزم نفسه من أن يوسم بالتعنت إذا ما تتبع الأخطاء التعبيرية واللغـوية فى إجـابات طلابه ، فـضـلا على أخطائهم فى معارفهم التخصصية وما أكثرها . وبناء على هذا كله فـهو غـالبـا مـا ينتـهى إلى إجـازة الأمـر الواقـع ، والقنوط من إصـلاح التـدهور الشـائع فى المستوى التـعـبـيـرى لدى الأكثرية الغالبة من تلاميذه .

وتستـفـحل عـيـوب هذه الظاهرة المتـجنيـة على قيـم اللغة العربيـة وتيسيرات التعريب فى مراحل الدراسات العليـا ، فكثيـرا ما تتـبـاين وجهـات نظر الممتحنين فى وجوب التوقف عند الأخطاء التعبيرية واللغوية فى الرسائل المقدمة باللغة العربية للحصول على درجتى المـاجستير والدكتوراه ، ومدى الاعتداد بهذه الأخطاء عند تقييم تقديراتها النهائية ، ومن العجب حقا أن

يحدث هذا التباين - وكثيرا ما يحدث - في مصر وبقية البلاد العربية ، في الوقت الذى تصر فيه أغلب الجامعات الأجنبية الكبرى على ألا تتعدى الأخطاء التعبيرية واللغوية والكتابية نسبة ضئيلة محدودة من محتوى الرسائل المقدمة إليها ، وإلا رفضت الإذن بمناقشتها أصلاً ، تقديرا منها لارتباط سلامة العلم بسلامة اللغة .

ومن جانب آخر، فليست الدراسات الإنسانية الجامعية عن الإنسان والمكان والزمان ووسائل التعبير القومية بمعزل عن حصيلة ثقافة المجتمع الذى تعايشه ، وهنا يصعب تجاهل ما تكرر ذكره في دراسات سابقة عن الآثار الانتكاسية لما يعايشه المتعلمون الآن فى حياتهم اليومية فيحاكونه أو يرفضونه من الألفاظ والتعبيرات والأساليب العربية والمعلومات المقروءة والمسموعة التى تفرض نفسها فى وسائل الإعلام المتنوعة ، فضلا عما يتشربونه من مختلف مواقف بيئاتهم الاجتماعية إزاء اللغة الفصحى وتراثها الفكرى والتعبيرى وصلاتها العلمية بالعالم المتقدم المعاصر .

ولا سبيل إلى تجاهل قيمة بعض المواضيع والبرامج العلمية والثقافية الراقية التى تقدمها وتعتز بها الصحف الهادفة والإذاعة المسموعة والمرئية ، والندوات الثقافية ، والمسارح الجادة ، فى مصر من حين إلى آخر ، ولكن لا سبيل إلى التغاضى فى الوقت ذاته عما تردّت إليه أساليب التعبير ونوعية المعلومات بشكل صارخ فى عدد آخر من مواضيعها وبرامجها بل عناوينها وإعلاناتها كتابةً وقراءة وتصويراً خلال الأعوام الأخيرة بوجه أخص ، وهذه تبدو كأنما غاب عنها الحسيب والرقيب والمراجع . أو كأنما خضعت لدعوة مستترة إلى التباعد عن بنية اللغة الفصحى وأساسيات قواعدها مع استخدام الألفاظ الأجنبية أحيانا بحرفيتها الظاهرية ، أو معربة بصورة ركيكة مرفوضة وذلك فى الوقت الذى لا تكاد أجهزة إعلام عالمية أخرى تجيز الإعلان عن مسميات أجنبية بغير لغتها القومية ، أو على الأقل بغير أن تخضعها تماما لقواعد لغتها . وحقا قد لا تتعدى الأخطاءُ اللغوية والبيانية والمعرفية الصارخة فى الصحف ذات السمعة

الطيبة والبرامج المسموعة والمرئية الراقية العددَ القليل منها قياسا إلى الجيد من مواضيعها ، ولكن الأخطاء فى أمثالها أخطاء مضاعفة الأثر وإن قلت أعدادها ، وقد تطبع النشء بما لا تستطيع الجامعات نفسها أن تغيره بسهولة .

سادسا : لم يكن من شأن القيم القومية والأهداف التعليمية والثقافية التى حققتها ولا تزال تحققها مراحل تعريب العلوم فى الجامعات المصرية ما يجعل دراسات هذه العلوم تنطوى على عربيتها ، أو تستغنى عن التفاعل مع أضرابها من اللغات الأجنبية ، حيث لا سبيل إلى تجاهل الأمر الواقع من اتساع خطى التقدم العلمى وتطبيقات مناهج البحث فى الجامعات الراقية من العالم الخارجى ، عنها فى داخل الوطن العربى ، ولا غنى للجامعات العربية بالتالى عن مضاعفة ما أخذت به فعلا بنسب متفاوتة من انفتاح على مقومات ومراحل نتاج هذا التقدم بكل أطرافه ، والوعى بأساليبه ، ثم مجاراته بالمشاركة فيه ما أمكن بالتطوير والابتداع والنشر ، ليس باللغة العربية وحدها ، وإنما كذلك باللغات العالمية التى يمكن نشره بها .

وعلى الصعيد العملى ، فلا شك فى أن من صالح المجتمع أن تزوده الجامعات بالأعداد الكافية من خريجيها المؤهلين لأعمال الترجمة اللغوية والفنية ، حتى يساهموا بدورهم فى تلبية متطلبات مختلف مشاريع التنمية التى قد تتم فيها بالمشاركة مع هيئات أجنبية .

وتتّبع الجامعات المصرية وسائل عدة فى سبيل صقل وتنمية القدرة على الاطلاع والبحث فى المراجع الأجنبية فيمن تتلقاهم من الطلاب ، ويتفاوت هؤلاء الطلاب عادة فى مدى إلمامهم بلغة أو أكثر من اللغات الأجنبية ، تبعا لاختلاف استعداداتهم الفردية ، وملابسات تربيتهم وبيئاتهم الاجتماعية ، ونوعيات المدارس التى تلقوا بها مراحل التعليم قبل الجامعى . وإذا ما استثنينا منهم من يلتحقون بأقسام وكليات اللغات المتخصصة ، وأقسام الترجمة فيها أمكن الاسترشاد بعدة وسائل تجرى الاستعانة بها لتأهيل طلابها الباقين تأهيلا مناسبا بما تتطلبه دراساتهم الجامعية من لغات أجنبية .

عبد العزيز صالح
عضو المجمع